المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 28-07-2006 العـــدد : 2128
الصفحـات : 16 المسلسل : 115

ماذا عن الحسبة؟

سعود البلوي *

اتخذت "الحسبة" في العصر الحديث شكلاً آخر غير الشكل القديم الذي اشتهرت به وهو مراقبة الغش والاحتيال وعمليات البيع والشراء في الأسواق. وضرورات الحياة جعلت من الصعوبة إطلاق الحسبة يفعلها كل من شاء وقتما شاء، لذلك من المهم الاختيار الصحيح لمن يقوم بهذه المهمة؛ لاحتكاك عضو الحسبة ميدانياً مع الجمهور/المجتمع بشكل مباشر وهذا ما يستوجب عدم التسرع والتشنج في معالجة القضايا حيث من المفترض أن تُدرأ السيئة الكبرى بالسكوت عن الصغرى، فلا يُنهى عن أمر إذا كان هذا النهي يجلب ضرراً أكبر من المنهي عنه، كالنهي عن شرب الخمر في حال كونه يؤدي إلى قتل نفس معصومة مثلاً.

لقد أصبحت "الحسبة" - التي تمثلها في بلادنا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - موضوعاً حساساً، بالنسبة للمجتمع، يفترض فيه تعميق النظم وتحديدها نظرياً والتقيد بها ميدانياً لتحسين مستوى تعامل عضو الحسبة (الهيئة) مع المواطنين والمقيمين والزوار مع توفير الحماية القانونية والإنسانية لهم؛ لأن التصرفات الذاتية المبنية على الاجتهادات التي لا تُحكم بقوانين واضحة وصارمة تبقى دائماً معرضة للأخطاء البشرية أكثر من غيرها، وغالباً ما تكون هذه الأخطاء المكررة غير مبررة، مما يؤثر سلباً على المجتمع ككل، فضلاً عن الطرف المتضرر، الذي يتطلع إلى ارتقاء نظم حماية الحياة الشخصية وصيانة الحقوق لدينا. وبما أن الحسبة ترتبط مباشرة بالمجتمع على كافة مستوياته فمن غير المقبول أن يتم تكرار الأخطاء وإعادة إنتاجها فيما يخص الحقوق العامة للناس؛ لأن وضع بلادنا الاجتماعي والسياسي أصبح حساساً تجاه قضايا اقتحام الحريات والحقوق الإنسانية عامة وخصوصاً المتعلقة بالمرأة، حيث تحاول القيادة السياسية - ممثلة بالملك عبدالله بن عبدالعزيز - الارتقاء بالمجتمع في تعامله مع المرأة بعيداً عن الشك وسوء الظن الذي شوّه صورة المرأة في ثقافتنا وحوّلها إلى "مسخ".

وبما أن هذا هو التصور الاجتماعي العام والثقافة السلبية السائدة تجاه التعامل مع المرأة فإن ما حصل مؤخراً بخصوص قضايا عمل المرأة التي كانت هيئة الأمر بالمعروف طرفاً فيها، ومنها على سبيل المثال قضية فصل الفتيات الخمس في محافظة الخرج قبل عدة أشهر وهي القضية التي تكررت بذات الطريقة من خلال فصل 69 موظفة يعملن في شركة "قزاز" للعطور ومستحضرات التجميل التي تناقلت الصحف أخبارها، وعلّقت عليها إدارة العلاقات العامة في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وربما لا تكون الهيئة - في هذه الحادثة وتلك - قد أقرّت فصلهن بشكل مباشر ولكنها بلا شك كانت سبباً مباشراً في هذا الفصل نتيجةَ صلاحياتها (الاجتماعية) الواسعة من جهة، والتفسيرات المختلفة لنصّ نظام وزارة العمل الخاص بعمل المرأة - الذي تعلوه ضبابية كبيرة - من جهة أخرى. إذن نحن أمام مشكلة وطنية لا تتعلق بالأفراد سواء من جهة الهيئة أو السيدات المفصولات بل بمستقبل هذا الوطن الذي ما زال يخطو خطواته الأولى في طريق التطور الثقافي والتقدم الحضاري، وهذا لن يجعل الهيئة، كجهاز حكومي، منزهة عن السلبيات والأخطاء التي ربما لا تعبّر بالضرورة عن وجهة النظر الرسمية للدولة لكنها تدل بالتأكيد على وجود مكامن الخلل في أداء بعض مؤسساتنا الحكومية خاصةً إذا ما أدركنا أن تصرفات البشر ليست مقدّسة والأفراد ليسوا ملائكة.

> "من الضروري ترشيد "الحسبة" وتحديد القضايا التي تختص بها دون غيرها وإحالة بعض صلاحياتها الممتدة إلى جهات اختصاص أخرى بشكل واضح لا يدع مجالاً للإبهام والاختلاف في تفسير نصوص الأنظمة والقوانين."

والأخطاء الاجتماعية المؤسساتية الفادحة غالباً ما تُفسَّر على أساس أنها ممارسات سيئة للتسلط والإساءة للآخرين، حيث يشعر الطرف المتضرر دائماً بالامتعاض الشديد - وهذا من حقه - لا سيّما إذا كان الأمر لا يتعلق بمخالفات سلوكية صريحة من شأنها الإضرار بالآخرين، فكثيراً ما تحدد أواصر الأسرة في مجتمعنا المحافظ سلوك معظم الأشخاص وتنعكس على التربية وبناء الأخلاق، وعلى الرغم من بعض التجاوزات الأخلاقية التي تحدث في أي مجتمع إلا أن هذا لا ينفي كوننا مجتمعا مؤمنا ومحافظا، لكن حين يرتبط الأمر بمصادرة حقوق الإنسان وكرامته تتفاقم المشكلات ويحدث الشرخ حقوق الناس التي تعكس مصلحة المجتمع المشتركة. ولكن ليست كل القوانين يجب أن تبقى على حالها الأولى، إذ لو بقيت دون تطوير يتناسب وضرورات العصر فإنها ستدخل المجتمع في مأزق كبير، وأولى طرق الحل هي تطبيق سياسة الملك عبدالله في "الإصلاح" الذي أصبح مصطلحاً مرادفاً لفترة حكمه المجيدة التي نحتفل هذه الأيام بذكراها الأولى، لذلك فإن أولى خطوات الحل بأنْ يشمل الإصلاح أجهزة الحكومة، ومنها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ من الضروري ترشيد "الحسبة" وتحديد القضايا التي تختص بها دون غيرها وإحالة بعض صلاحياتها الممتدة إلى جهات

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 28-07-2006 العـــدد : 2128
الصفحـات : 16 المسلسل : 115

اختصاص أخرى بشكل واضح لا يدع مجالاً للإبهام والاختلاف في تفسير نصوص الأنظمة والقوانين وخاصة التي تتعلق بالتعامل مع الجمهور مباشرة وذلك بناء على رؤية أعلى المرجعيات السياسية والقانونية في الدولة.

إذ ليس كل الطرق تؤدي إلى روما - كما يقال - بخصوص بعض أنظمة مؤسساتنا المعمول بها اليوم في زمن اختلطت فيه مصالح الناس وأصبحنا مختلفين حد التناقض في فهم ما نريد وما لا نريد. ففي الوقت الذي تحاول المرأة السعودية إثبات كفاءتها المهنية تصطدم اليوم بسهولة في فخ مفهوم "الاختلاط" الذي صنعته عقلية المجتمع فأصبح كثير منا يشعر بالخوف والوجل دون وعي تام لمدلولات هذه الكلمة فعلياً؛ وهذا نتيجة ما يعتمل في الذهن من أحكام مسبقة ومشاهد معينة تعكس هذا المفهوم المبهم، بينما الواقع أن معظم أعمال المجتمع فيها اختلاط طبيعي وعلينا أن نفرّق بين مفهومي "الاختلاط" و"الخلوة" ففي الواقع نحن نمارس الاختلاط بشكل طبيعي في المستشفيات والأسواق والأماكن العامة والخاصة دون أن يتسبب ذلك في شيوع الرذيلة الاجتماعية (المفترضة)، لذلك فإن القائمين على العمل في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليسوا مطّلعين على الغيب لكن اجتهاداتهم الخاصة بشأن بعض القضايا، في ظل عدم وضوح الأنظمة، تجعلهم يحددون موقفهم منها برؤية قد لا تختلف عن بعض الرؤى الخاطئة لكثير من أفراد مجتمعنا وأجهزتنا الحكومية التي دخلت فعلاً مأزق التطوير.

* كاتب سعودي
skab@alwatan.com.sa